● أخبار قصيرة

صياغة استراتيجية شاملة لخفض نسبة استهلاك الطاقة

أعلن رئيس الجمهورية، مسعود بزشكيان، إنه تمت صياغة استراتيجية شاملة لخفض نسبة استهلاك الطاقة، معتبراً أن المشاركة الوطنية وانسجام المؤسسات، يشكلان ركنين أساسيين لتحقيق هذا التوجه.
جاء ذلك خلال اجتماع عقد لدراسة آليات تجاوز النقص في الطاقة، حضره رئيس الجمهورية مسعود بزشكيان، ورئيس مجلس الشورى الاسلامي محمد باقر قاليباف، ورئيس السلطة القضائية حجة الاسلام والمسلمين غلام حسين محسني إيجئي.
وأكد الرئيس بزشكيان، خلال الاجتماع، الأهمية الاستراتيجية لموضوع الطاقة في الأمن والتنمية المستدامة للبلاد، قائلاً إنه يتابع شخصياً هذه القضية التي تحظى بالأولوية في البرامج التنفيذية للحكومة. وأكد أن قرارات الحكومة تتخذ على أساس المعطيات الحقيقية للظروف البيئية والاحتياجات الاستهلاكية للناس في ظل المناخات المختلفة ونمط الحياة في المناطق المختلفة.

توقيع مذكرة تفاهم مع العراق لتوفير مادة NGL3100

تزامناً مع زيارة وزير النفط الإيراني إلى العراق، تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع العراق لتوفير مادة NGL٣١٠٠ لبتروكيماويات دهلران (غرب البلاد).
وكان الوزير محسن باك نجاد قد زار العراق الأسبوع الماضي بدعوة من نظيره العراقي في زيارة استمرت ليومين. وفي أعقاب لقاء وزيري نفط إيران والعراق، تم إبرام مذكرة تفاهم تغطي مختلف المجالات بما فيها الاستكشاف البحري ونقل الغاز المصاحب من الحقول الحدودية العراقية إلى إيران لتوفير مادة وحدات «إن جي إل» بمشاركة القطاع الخاص. وقال المدير التنفيذي لبتروكيماويات دهلران مهدي عبور: إن الحاجة اليومية لهذه البتروكيماويات من NGL٣١٠٠ تبلغ ٢٤٠ مليون قدم مكعب.

٢١٥ ألف وحدة سكنية قيد الإنشاء في البلاد

أعلن مساعد شؤون السكن الحضري بمؤسسة الثورة الإسلامية للإسكان، أن ٢١٥ ألف وحدة قيد الإنشاء في البلاد حالياً. وأوضح حميد رضا سهرابي، على هامش تفقده مشاريع سكنية في مدينة أهواز (مركز خوزستان)، بأن ٢١٥ ألف وحدة سكنية قيد الإنشاء في البلاد في إطار مشروع النهضة الوطنية للإسكان. واستطرد: إن ٢٢ ألف وحدة يتم بناؤها في محافظة خوزستان، ٩٧٠٠ وحدة منها تتعلق بهيئة الثورة الاسلامية للإسكان.

بدءاً من ١٥ مايو ٢٠٢٥

بتصفير التعريفة الجمركية.. إيران تصل إلى قلب سوق أوراسيا

بدءاً من ١٥ مايو ٢٠٢٥، سيُنفذ إتفاق التجارة الحرة بين إيران وأوراسيا. هذه الإتفاقية التي ألغت الجزء الأكبر من الرسوم الجمركية بين الطرفين، ستؤدي إلى زيادة كبيرة في التبادلات التجارية.
أخيراً، وبعد سنوات من المفاوضات والتنسيق، سيتم تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي بدءاً من ١٥ مايو ٢٠٢٥. هذه الإتفاقية التي بدأت مؤقتاً عام ٢٠١٩ في إطار تعريفة تفضيلية، اتخذت الآن شكلاً رسمياً وطويل الأمد مع إلغاء التعريفات الجمركية على نطاق واسع، مما يُمكن أن يفتح صفحة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول منطقة أوراسيا.
بناءً على إعلان مسؤولي الجمارك ووزارة الصناعة، في إطار هذه الإتفاقية تم إلغاء أو تخفيض شديد لـ٨٧٪ من البنود الجمركية بين إيران والدول الخمس الأعضاء في هذا الاتحاد وهي روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقيرغيزستان. هذا الإجراء بالتزامن مع تعزيز الموقع الجيوسياسي لإيران في محور الشمال-الجنوب، يمكنه تمهيد طريق الصادرات غير النفطية وفي حال الاستفادة الفعالة، زيادة حجم التبادلات التجارية إلى ١٢ مليار دولار سنوياً.

فرص لا ينبغي إهدارها

التجارة الحرة مع اتحاد أوراسيا أكثر من مجرد إتفاق اقتصادي لإيران. فإن تنفيذ إتفاق التجارة الحرة مع اتحاد أوراسيا يمثل بالنسبة لإيران أداة جيواقتصادية فاعلة لمواجهة العقوبات الغربية. فدول الاتحاد لا تُشكل أسواقاً كبيرة لصادرات إيران الصناعية والتعدينية والزراعية والبتروكيماوية فحسب، بل يمكن أن تكون أيضاً بوابة للوصول إلى أسواق أوسع في آسيا الوسطى والشرقية.
كما أن إلغاء الرسوم الجمركية سيؤدي إلى خفض تكاليف استيراد السلع الأساسية والمواد الأولية والآلات الصناعية من هذه الدول؛ وهو الأمر الذي يمكن أن يسهم في خفض تكاليف الإنتاج والحد من التضخم المحلي.
وصرح ميرهادي سيدي، مستشار الشؤون الدولية والإتفاقيات التجارية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية: حاليًا، يتم تنفيذ أكثر من نصف التبادلات التجارية العالمية عبر إتفاقيات مماثلة تؤدي إلى إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول. وأضاف: توفر هذه العملية ممرًا أكثر أمانًا وتكلفة أقل لمرور البضائع التجارية. وتابع: إنها المرة الأولى التي تنفذ فيها إيران إتفاقية بهذا الاتساع، حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية إلى الصفر. هذه الإتفاقية تشمل عمليًا خمس إتفاقيات بين إيران والدول الخمس الأعضاء في أوراسيا.

التحديات القائمة

في الوقت نفسه، يحذر الخبراء من عقبات تعترض الاستفادة الكاملة من هذه الإتفاقية، أهمها نقص البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية والجمارك، خاصة في المناطق الحدودية الشمالية للبلاد. حالياً، تظل قدرة المحطات السككية والطرق البرية الإيرانية على استيعاب التبادل التجاري الكثيف والسريع مع دول أوراسيا محدودة، كما أن الاستثمارات اللازمة لتطوير هذه المسارات لم تتحقق بعد.

هذا الإجراء بالتزامن مع تعزيز الموقع الجيوسياسي لإيران في محور الشمال-الجنوب، يمكنه تمهيد طريق الصادرات غير النفطية ورفع حجم التبادل التجاري إلى ١٢ مليار دولار سنوياً

الإنتاج المحلي

في الداخل، تنظر بعض القطاعات الصناعية والزراعية إلى هذه الإتفاقية بشك. فهم يخشون أن يؤدي الإلغاء الواسع للتعريفات الجمركية إلى تدفق غير منضبط للسلع الأجنبية الرخيصة، مما يضغط على المنتجين المحليين. هذه المخاوف خاصة في قطاعات مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والأجهزة المنزلية؛ صناعات تواجه صعوبة في المنافسة السعرية مع منتجي روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا.
مع ذلك، يعتقد المدافعون عن الإتفاقية أن هذه المخاوف يمكن إدارتها، بشرط أن تقوم الحكومة بوضع سياسات ذكية، ودعم مستهدف للصناعات المحلية، واستخدام أدوات تنظيمية، لتحقيق توازن مناسب بين فرص التصدير وحماية الإنتاج المحلي.

نقطة تحوّل أم فرصة ضائعة؟

يمكن اعتبار إتفاقية التجارة الحرة مع اتحاد أوراسيا أحد أهم إنجازات السياسة الخارجية والاقتصادية للحكومة خلال السنوات الأخيرة. يتم تنفيذ هذه الإتفاقية في وقت يواجه فيه الاقتصاد الإيراني تحديات متعددة في مجال التجارة الخارجية والعقوبات والقيود النقدية.
والسؤال المحوري الآن: هل البلاد مستعدة للاستفادة من هذه الفرصة التاريخية؟ الإجابة على هذا السؤال تتوقف على مجموعة من الإجراءات التكميلية مثل: تطوير البنى التحتية، والتسهيلات المالية، وتحسين إنتاجية القطاع الصناعي، والتنسيق بين الجهات المعنية. وإلا فقد تواجه هذه الإتفاقية مصير «الفرص الضائعة»، كما حدث مع بعض المشاريع الاستراتيجية الأخرى، بسبب ضعف الإدارة وغياب الخطط التنفيذية.

صندوق «أوبك» جاهز لتوسيع العلاقات مع إيران

أعلن المدير العام لصندوق أوبك للتنمية الدولية عبدالحميد الخليفة، خلال لقائه سفير ومندوب إيران الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في فيينا نجفي، عن استعداد الصندوق لتمتين وتوسيع العلاقات مع إيران.
وقد التقى نجفي، في بدء مهام عمله في المقر الأوروبي للامم المتحدة في فيينا، الخميس، المدير العام لصندوق أوبك للتنمية الدولية.
وأشاد الخليفة، في اللقاء، بالمشاركة النشطة للجمهورية الإسلامية الإيرانية ودعمها لجهود صندوق أوبك للتنمية الدولية، مشيراً إلى التعامل البناء بين الطرفين وبالتعاون والعلاقات الثنائية، مؤكداً استعداد صندوق أوبك لتدعيم العلاقات مع إيران.
أما سفير ومندوب إيران الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة، فقد أعرب عن ارتياحه للتعاون المتبادل، وقال: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بوصفها أحد مؤسسي ومساهمي صندوق أوبك للتنمية الدولية دعمت دائماً أهداف وأنشطة الصندوق وهي مستعدة لتعزيز التعاون معه.
وأشار نجفي إلى الطاقات العلمية والصناعية الكبيرة لإيران خاصة في مجال التنمية وتنفيذ المشروعات المختلفة، معرباً عن جهوزية إيران لإيفاد فرق فنية وهندسية لتنفيذ مشاريع صندوق أوبك المختلفة.

بفضل معاهدة الشراكة الاستراتيجية

حجم التبادل التجاري الإيراني-الروسي يرتفع لـ١٠ مليارات دولار

قال نائب وزير الخارجية الإيراني السابق: بفضل معاهدة الشراكة الاستراتيجية بين إيران وروسيا، يمكننا زيادة علاقاتنا التجارية بما يصل إلى ١٠ مليارات دولار.
وأضاف مهدي صفري، الخميس، في مقابلة صحفية: الإتفاق الإيراني - الروسي استراتيجية وقابلة للتطبيق على جميع الأصعدة، ويمكن متابعتها وتنفيذها على الأصعدة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. وتابع: يجب على الوزارة استخراج أجزاء مختلفة من الإتفاق والبدء بالتعاون مع نظيرتها الروسية.. لقد خلق هذا الإتفاق أساسًا جيدًا للغاية يمكننا من خلاله تعزيز مصالحنا بالتعاون مع الأطراف الروسية.
وقال صفري: يجب أن يتم عقد اجتماع على المستوى الرئاسي وإعطاء التعليمات للوزراء المختلفين لبدء التعاون. وأضاف: لدينا أفضل الفرص لزيادة نسبة التجارة في إطار أوراسيا، ويمكننا بسهولة زيادة علاقاتنا التجارية مع روسيا والوصول إلى ٥ مليارات دولار في الخطوة الأولى و١٠ مليارات دولار في الخطوة الثانية.
وأكد نائب وزير الخارجية السابق «يمكننا زيادة الصادرات في قطاعات مواد البناء والصلب والزراعة وصناعة السيارات وغيرها، ومن ناحية أخرى استيراد السلع الأساسية من روسيا؛ مضيفاً: إن معرض التصدير الذي سيقام في ٢٨ مايو هو أفضل فرصة للقيام بهذه الأمور.

إفتتاح مكتب غرفة التجارة الإيرانية-التركية شمال غرب البلاد

إفتتح مكتب غرفة التجارة الإيرانية - التركية بمدينة أروميه مركز محافظة آذربايجان الغربية (شمال غرب) بهدف تنظيم أنشطة رجال الأعمال وتوسيع التبادل التجاري بين البلدين.
وقال محافظ آذربايجان الغربية، رضا رحماني، في حفل الافتتاح: إن تعزيز التعاون الحدودي مدرج على جدول الأعمال وإن افتتاح هذا المكتب يمثل خطوة مهمة على طريق توطيد العلاقات الثنائية. وأشار رحماني إلى أهمية العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا، وقال إن محافظته تعد البوابة التجارية لإيران مع تركيا، وإن الحكومة تدعم تطوير البنية التحتية الحدودية والتجارية.
من جانبه، قال رئيس غرفة التجارة الإيرانية - التركية المشتركة مهرداد سعادت: إن إيران تملك سلع كثيرة لتصديرها إلى تركيا؛ موضحاً إن هذه الغرفة التي تضم أكثر من ألف و٧٠٠ عضو، يمكن أن تضطلع بدور في هذا المجال. وأضاف: إن غرفة تجارة أروميه -بوصفها برلمان القطاع الخاص بآذربايجان الغربية- لها دور بالغ في توسيع التجارة مع تركيا.
يذكر أن محافظة آذربايجان الغربية ترتبط بحدود مشتركة مع تركيا والعراق وجمهورية نخجوان ذات الحكم الذاتي يبلغ طولها ألف كيلومتر.